

بسم الله الرحمن الرحيم

مسئلة رؤية الهلال

بقلم

فضل الرحمن الأعظمي
آزادول جنوب إفريقيا

بسم الله الرحمن الرحيم

مسئلة رؤية الهلال

السؤال

إلى فضيلة المفتي حفظه المولى :

و مما لا يخفى على أحد أن الفتن في عصرنا كالسيل بالليل وتموج كموج البحر ، فلا بد لنا أن نطفي نار الفتنة و نطمس معالمها ، تفرق القوم فمنهم من يقول باعتبار اختلاف المطالع ، و منهم من يقول بعدم اعتبار اختلاف المطالع و كل حزب بما لديهم فرحون ، و كل واحد منا نعرف (١) أن لدينا أصول (٢) وقواعد في الدين و الفقه ، و لذا أرجوا من حضرتكم أن توضحوا لي هذه المسائل العويصة لأكون على بصيرة ، و إن الله لا يضيع أجر المحسنين ، فجزاكم الله خيراً .

١- قد دارت المسئلة في هذه الأيام في توحيد نظام الأمة في الصيامات و الأعياد في بلادنا خاصة و في الدنيا عامة ، فما قولكم في هذه المسئلة ؟ هل يسوغ توحيد نظام الأمة في هذه المسائل أم لا ؟ يتنوا بياناً واضحاً شافياً بما لديكم بالدلائل من الكتب الموثوقة .

٢- ما الفرق بين مطالعنا في جوهانسبرغ و الكاب؟ هل نعدّها بعيدة أوقريبة ؟ و هل يجوز لنا الأخذ برؤيتهم أم لا ؟ و في هذا الباب ما معنى القرب و البعد شرعاً و اصطلاحاً ؟ يتنوا بياناً واضحاً شافياً مع دلائلكم من الكتب المعتمدة .

٣- هل أمرنا الشرع أن نعمل برؤيتنا أو برؤية غيرنا ؟ لو أمرنا الشرع برؤية غيرنا فما حد البعد ؟ لأن الشمس كلما تحركت درجة فتلك طلوع فجر لقوم و طلوع شمس

٢ - كذا في الأصل و الصواب : أصولاً و قواعد .

١ - كذا في الأصل و الصواب : يعرف .

لآخرين وغروب لبعض و نصف ليل لغيرهم ، بينوا بياناً أبين من فوق الصديق مع دلائلكم
و ماخذكم .

٤- هل يجب على كل قوم اعتبار مطلعهم أم لا ؟ أليس كل قوم مخاطبون بما عندهم
كما في أوقات الصلوة ؟ هل يُعتبر اختلاف المطالع أم لا ؟ اذا رُوي الهلال في المشرق ثم
بلغنا رؤيتهم بما لها من الشروط بعد ساعة أو بعد يوم هل لزمنا رؤيتهم ؟ و هكذا اذا
رُوي الهلال في المغرب ثم بلغنا رؤيتهم بعد ساعة أو بعد يوم هل لزمنا رؤيتهم ؟

٥- و في قواعد ابن رشد نقل الإجماع على اعتبار الاختلاف في البلاد البعيدة ، ما
معنى البلاد البعيدة شرعاً ؟

٦- و متون بعض كتبنا أن لا عبرة لاختلاف المطالع و لكن يُعتبر عندهم الاختلاف
في الفطر و المواقيت ، و لماذا يُعتبر اختلاف المطالع في الفطر و المواقيت و لم يُعتبر في رؤية
الهلال ؟ وكل واحد منا يعلم أن لدينا أصولاً و قواعد في الفقه و لم هذا الاختلاف في
هذا الباب ؟ و ما الحكم و الأصول و القواعد فيها ؟

٧- في القرون الأولى هل صام أهل المدينة برؤية أهل الشام و أهل مكة برؤية أهل
اليمن و أهل الأندلس برؤية أهل خراسان و أهل النجد برؤية أهل مصر ؟ هل نجد تفصيل
و تصريح هذه الصورة في كتبنا ؟ ولماذا لم يبلغنا شيء عن أحد من السلف في هذا الباب ؟
وسلفنا كيف كانوا يفعلون ؟ كيف سافر الرجال من مدينة (١) المنورة الى الصنعاء بين
المغرب و العشاء لإطلاعهم على رؤيتهم أو عدم رؤيتهم ؟ وكيف سافر الرجال من مكة
المكرمة الى البحرين لإطلاعهم على رؤيتهم أو عدم رؤيتهم ؟

٨- بلادنا واسعة الأرجاء تختلف عروضها و أفقها و مطالعها فإن المحققين من مشايخنا
قالوا بوقوع الاختلاف في المطالع بنحو خمسمائة ميل ، فكيف يُتصور الإتحاد في هذه
المسئلة مع أن المطالع يختلف كل الاختلاف و المسافة بعيدة و أفقها يختلف اختلافًا فاحشاً

فكيف السبيل الى توحيد نظام الأمة ؟ و ما الدليل على توحيد نظام الأمة ؟

٩- و في عامة كتبنا : لا يُصام يوم الشك ، ما معنى يوم الشك لغة و شرعاً ؟ و ما حكم يوم الشك عند فقهاءنا ؟ قد ورد أن الحبيب الأعظم صلى الله عليه وسلم فهمى عن صوم يوم الشك حيث قال : من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم ، و لماذا ورد هذا النهي ؟ أليس يوم الشك من رمضان كما زعمه بعض الناس ؟ و من المخاطب منا في الحديث ؟

١٠- و في عامة كتبنا : لا يُصام يوم الشك ، و هكذا في الحديث ، ما العلاقة بين الحديث الوارد عن فهمى يوم الشك و بين عدم اعتبار اختلاف المطالع ولو كان بين البلدين بُعد المشرقين ؟ هل يجوز لنا أن نعمل و نكتفي بأقوال بعض أصحابنا بعدم اعتبار (١) اختلاف المطالع و نترك قول النبي صلى الله عليه وسلم و أصحابه رضوا الله عنهم و هم كانوا يُنهون عن صوم يوم الذى يشك بيه من رمضان ؟ إذن ما معنى يوم الشك و عدم اعتبار اختلاف المطالع ؟ و بهذا كيف يمكن توحيد نظام الأمة ؟

١١- الأصل في الشهر ثلاثون يوماً و التقصان عارض فاذا لم يُعلم عمل بالأصل فإن كانت السماء مصحية يُعرف برؤية الهلال و إن كانت متغيمة يُعرف بإكمال شعبان ثلاثين يوماً لقول النبي صلى الله عليه وسلم صوموا و أفطروا لرؤيته فإن غم عليكم فأكملوا شعبان ثلاثين يوماً ثم صوموا لأن الأصل بقاء الشهر و كماله فلا يُترك هذا الأصل إلا بيقين مثله ، و في الحديث الذى ذكرناه قال النبي صلى الله عليه وسلم فإن غم عليكم فأكملوا شعبان ثلاثين يوماً ثم صوموا ، و في رواية : إذا رأيتم الهلال فصوموا وإذا رأيتم فأفطروا فإن غم عليكم فعدوا ثلاثين يوماً ، و في رواية : لا تصوموا قبل رمضان و صوموا لرؤيته و أفطروا لرؤيته فإن حلت دونه غيبة فأكملوا ثلاثين يوماً .

ما العلاقة بين الأحاديث المذكورة و عدم اعتبار اختلاف المطالع ؟ و من المعلوم أنه عليه السلام ما قال : فإن غم عليكم فاتبعوا غيركم ، أو إذا لم تثبت الهلال أو الرؤية عندكم

١ - كذا في الأصل و لعل الصواب : باعتبار اختلاف المطالع .

فعلَيْكُمْ بِرُؤْيَةِ غَيْرِكُمْ ، بل قال : فإنْ غُمَ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا ثُمَّ صُومُوا ،
و في رواية : فإنْ غُمَ عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ يَوْمًا ، وفي رواية : فإنْ حَالَتْ دَوْنَهُ غِيَابَةٌ
فَأَكْمِلُوا ثَلَاثِينَ يَوْمًا ، و بعدَ هذا فكيفَ السَّيْلُ الى توحيدِ نظامِ الأُمَّةِ في الصَّيَّامَاتِ و
الأعيادِ ، و ما الدَّلِيلُ عندَ أصحابِ توحيدِ نظامِ الأُمَّةِ ؟

١٢ _ و في الأحاديثِ نجدُ ألفاظاً مثلَ : رأيتمُ ، و عليكمُ ، و صوموا ، و أفطروا ، و
أكملوا ، و عدُّوا ، ما معنى هذه الألفاظِ الواردةِ في الأحاديثِ ؟ و مَنْ هم المخاطَبونَ في
الأحاديثِ ؟ هل هم أهلُ المدينةِ المنورةِ خاصةً ؟ هل هم أهلُ مكة ؟ هل هم أهلُ القرى و
الجبالِ ؟ أم هم أهلُ الحجازِ ؟ أم أهلُ جزيرةِ العربِ ؟ أم أهلُ الدُّنيا قاطبةً ؟ ما الدَّلِيلُ
على أنَّهم أهلُ الحجازِ ؟ أو أهلُ الدُّنيا قاطبةً ؟ بيَّنوا بياناً شافياً واضحاً بما لديكم
بالدَّلَالِ من الكُتُبِ المُعْتَبَرَةِ الموثوقةِ .

١٣ _ كيفَ يُتَصَوَّرُ توحيدُ نظامِ الأُمَّةِ في الصَّيَّامَاتِ و الأعيادِ في مثلِ أهلِ القرى و
الجبالِ و اليبداءِ و الغاباتِ و الصَّحَارَى التي لم تبلغْ إليها الوسائلُ الماديَّةُ نحو الكَهْرَبَاءِ و
الرَّادِيُو و التلويزيون و الهاتفِ و ما الى ذلك ، فهؤلاءِ مَنْ يُخْبِرُهُمْ بِرُؤْيَتِنَا وَمَنْ يُخْبِرُنَا
بِرُؤْيَتِهِمْ ؟ هل لهمُ حكمٌ و مسائلٌ و لنا حكمٌ و مسائلٌ ؟ و لنا ما لنا و لهم ما لهم ؟ كيفَ
يُمكنُ الإِتِّحَادُ ؟ و بهذا كيفَ يُرجى توحيدُ نظامِ الأُمَّةِ المرحومةِ ؟

١٤ _ و ما قولُ الشافعيِّ في هذه المسئلةِ ؟ هل يَعتَبِرونَ إختلافَ المطالعِ أم لا ؟

١٥ _ ما الفرقُ بينَ أقوالِ و أفعالِ المُتَقَدِّمِينَ و المُتَأَخِّرِينَ في مسئلةِ إختلافِ المطالعِ ؟

١٦ _ لماذا ردَّ ابنُ عباسٍ رضي الله عنهما قولَ كُريبٍ وقالَ ابنُ عباسٍ رضي الله عنهما : هكذا

أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم ماذا أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم ؟ لماذا ما قبلَ ابنُ عباسٍ
رضي الله عنهما قولَ كُريبٍ ، وحينذاك كم كانوا في المدينة المنورة من الصَّحَابَةِ و لم يُنكَرْ عليه
أحدٌ منهم و قد وردَ ألَهمُ كُلُّهم عَدُولٌ ، هل كانَ ابنُ عباسٍ رضي الله عنهما لا يعرفُ أنه لا
عبرةَ لإختلافِ المطالعِ ؟ لو نقونُ لا عبرةَ لإختلافِ المطالعِ ؟ أقولُ لماذا ما بعثَ ابنُ عباسٍ

رضى الله عنهما بعثة تحقيقية الى الشام قبيل رمضان لرؤية الهلال ، هل كان هذا الإمام و
الجهاد الكبير لا يعرف معنى توحيد نظام الأمة و لا يعرف أنه لا عبرة لاختلاف المطالع ؟
وهذا هل يجوز لنا أن نقول أن أثر كُريب يقتضى أن لكل بلد رؤيته قُرب أو بُعد ؟

١٧- إذا قال قائل لم يقبل ابن عباس رضى الله عنهما قول كُريب لأن الرؤية من باب
الشهادة قلت إن مسألة رؤية الهلال من باب الإخبار دون الشهادة بدليل أنه تُقبل شهادة
الواحد إذا كان بالسَّماء علة و لو كان شهادة لَمَّا قُبِلَ لأن العدد شرط في الشهادة ،
فالعدد ليس بشرط في الإخبار عن الدِّيانات ، و إنما تُشترط العدالة فقط كما في رواية
الإخبار عن طهارة الماء و نجاسته ونحو ذلك كما لا يخفى أن العبد و المرأة من أهل الإخبار
و الرجاء من فضيلتكم أن تُبينوا هذه المسائل كلها بيان جلي واضح مع
دلائلكم و مأخذكم و مسكتكم ، والله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه ، و أن
الله لا يُضيع أجرَ المُحسنين ، فجزاكم الله خيراً و رزقكم من نعمانه في الجنة .

الأحققر الأواه عبد الله بن عبد الرحمن عليهما

٢٥ / رمضان المبارك ١٤٠٨ هـ

p. o. box. Xo 2 Lanasia
1820 south africa

الجواب و بالله التوفيق للسداد و الصواب :

إِعْلَمْ وَفَقَّنِي اللَّهُ و إِيَّاكُمْ لِلْحَقِّ وَالصَّوَابِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَدَارَ حَكَمَ الْهَلَالِ وَالشَّهْرِ عَلَى رُؤْيَى الْهَلَالِ ؛ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَافْطَرُوا فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَاقْدُرُوا لَهُ .

و في رواية : صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ و أَفْطَرُوا لِرُؤْيَيْهِ فَإِنْ أُغْمِيَ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ .
و في رواية : الشَّهْرُ تِسْعٌ و عَشْرُونَ لَيْلَةً فَلَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْهُ فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ . رواها البخاري عن ابن عمر و أبي هريرة رضى الله عنهم ص ٢٥٥ و ما بعدها
و في رواية للنسائي (ص ٣٠١) : وَإِنْ شَهِدَ شَاهِدَانِ فَصُومُوا و أَفْطَرُوا .

و الأحاديثُ في هذا المعنى كثيرةٌ في الصحاح و غيرها فلا حاجة إلى الإطالة .

و الخطابُ في هذه الأحاديثِ عامٌ يشملُ جميعَ الأئمةِ و جميعَ المسلمين ؛ و الإجماعُ قائمٌ على أَنَّ المسلمين لا يجبُ على كلِّ واحدٍ منهم رؤيةُ الهلالِ للصَّومِ بل يكفي رؤيةُ البعضِ ؛ و ليس في الحديثِ دليلٌ التخصيصِ لبعضِ المسلمين دونَ بعضٍ فإذا رأى بعضهم و ثبتَ عند بعضٍ آخرٍ بإخبارِ عدلٍ أو شهادةِ عدلين (على اختلاف) أو بالشَّهادةِ على الشَّهادةِ أو بطريقِ الإستفاضةِ إلى غيرِ ذلك من الطُّرقِ الموجبةِ (كما هي مذكورةٌ في كتبِ الفقه و مقبولةٌ عندَ الأئمةِ و العلماءِ) وجبَ لجميعِهِم الصَّومُ و الإفطارُ — و ليس فيه تفصيلٌ من القُربِ و البُعدِ و إختلافِ المطالعِ و عدمه و مسيرةِ شهرٍ أو أقلَّ أو أكثرَ ؛ و من ادَّعى التفصيلَ فعليه البيانُ بالدليلِ و البرهانِ — ما لم يلزم تركُ حديثٍ أو إجماعٍ ، فإذا لزم ذلك وجبَ العملُ بحديثٍ خاصٍ و تركُ هذا العمومِ المستفادُ من هذا الحديثِ .

مثلاً : إذا رُئِيَ الْهَلَالُ في السُّعُودِيَّةِ و شهد الرِّاءُونَ في إفريقية الجنوبية و يلزم من قبولِ شهادتهم أن يكونَ الشهرُ في إفريقية ثمانينَ و عشرينَ يوماً لا يجوزُ قبولُ شهادتهم و لا العملُ بها لأنه يستلزم تركَ حديثٍ ثبتَ فيه أَنَّ الشَّهْرَ يكونُ ثلاثينَ يوماً أو تسعاً و عشرينَ ؛ و إنعقدَ عليه الإجماعُ .

و هذا العموم المستفاد من حديث الرؤية هذا هو ظاهر الرواية عند الأحناف وعليه الفتوى وعليه أكثر المشايخ ولا إعتبار باختلاف المطالع كما هو مصرح في كتب الأحناف بين الحقائق ١ / ٣٢١ ، و البحر الرائق لابن نجيم ٢ / ٢٧٠ ، ورد المختار للشامي ٢ / ٩٦ وغيرها .
 و هو قول المالكية و الحنابلة و ليث بن سعد المصري و إليه ذهب بعض الشافعية .
 انظر رد المختار ٢ / ٩٦ ، و فتح الملهم ٣ / ١١٣ ، و معارف السنن ٥ / ٣١٥ .
 و قالت الشافعية : إن تقاربت البلاد كان الحكم واحداً و إن تباعدت فوجهان لا يجب عند الأكثر ، و إختار ابو الطيب و طائفة الوجوب و حكاه البغوي عن الشافعي .
 و في ضبط البعد أوجه :

أحدها : اختلاف المطالع ، و ثانيها : مسافة القصر ، و ثالثها : اختلاف الأقاليم ، و رابعها : يلزم كل بلد لا يتصور خفاؤه عنهم بلا عارض دون غيرهم ، و خامسها : لا يلزم بالشهادة إلا لأهل البلد الذي ثبت فيه الشهادة إلا أن يثبت عند الامام الأعظم فيلزم الناس كلهم الخ . (فتح الباري ٤ / ١٢٣)

فانظر كيف اضطربوا في تحديد القرب والبعد لأنه ليس عندهم دليل منقول الا الظن والاجتهاد ؛ واستدلوا بحديث ابن عباس رضي الله عنهما وسيظهر ان شاء الله أن الاستدلال به غير تام ، فالحاصل أن عند أكثر الأئمة و العلماء لا إعتبار لإختلاف المطالع و هو الصواب بالنظر الى الحديث ؛ و أما ما قال فخر الزيلعي في شرح الكنز : أن الأشبه أنه (اختلاف المطالع) يُعتبر ؛ فلعله ليس قولاً مخالفاً لظاهر الرواية بل هو تفصيل حسن لقول أئمتنا المنقول عنهم إجمالاً ، ومراده عندنا (والله أعلم) البلاد النائية التي يلزم بقبول الشهادة فيها أن يكون الشهر أنقص من تسع و عشرين يوماً في بلد آخر ، يعني يُعتبر إختلاف المطالع في مثل تلك البلاد النائية ، وعبارة الزيلعي تُشير الى ذلك فافقأها بتأمل .
 وهو الذي أراده الشيخ الكشميري في تقريره للترمذي حيث يقول : ولا بد من تسليم قول الزيلعي و لا لزوم وقوع العيد يوم السابع و العشرين و الثامن و العشرين أو

الحادى والعشرين والثانى والثلاثين . (معارف السنن ٥ / ٣٣٧)

و هذا هو تحقيق الشيخ شير احمد العثمانى حيث يقول : نعم ينبغي أن يُعتبر اختلافها إن لزم منه التفات بين البلدين بأكثر من يوم واحد لأن النصوص مُصرحة بكون الشهر تسعة وعشرين أو ثلاثين فلا تُقبل الشهادة ولا يُعمل بها فيما دون أقل العدد ولا في أزيد من أكثره (فتح الملهم ٣ / ١١٣)

و أما ما قال ابن عبد البر المالكى من أنهم أجمعوا على أنه لا تُراعى الرؤية فيما بُعد من البلاد كخراسان والأندلس آه (و لعل في متابعتة قال ابن رشد في قواعده : أجمعوا أنه لا يُراعى ذلك في البلدان الثانية ١٢ فتح الملهم ٣ / ١١٣) فهو لا يُخالف ما حققناه لأن هذا البعد هو البعد الطويل الذى يستلزم التفاوت فإن البعد الذى بينهما بُعد المشرق والمغرب ليس هو بُعد الشمال والجنوب ، فعدم اعتبار الاختلاف يُوجب مخالفة الحديث الصريح والإجماع هذا هو التحقيق عندنا في الجواب .

وقال العلامة العثمانى رح : المراد من الإجماع إجماع أصحاب مالك رح على اعتبار اختلاف المطالع في البلدان الثانية (فتح الملهم ٣ / ١١٣) وإلا (أى و إن لم يكن هذا أو ذاك فنقل الإجماع مردود عليهما لأن الحنفية والمالكية والحنابلة يخالفون ذلك .

قال الشوكانى : ولا يُلْتَفَت الى ما قاله ابن عبد البر من أن هذا القول خلاف الإجماع لأن الإجماع لا يتم والمخالف مثل هؤلاء الجماعة (نيل الأوطار ٤ / ٢٦٩)
و الى الجواب الذى اخترناه يُشير كلام ابن رشد حيث يقول : و أما إذا اختلفت اختلافًا كثيراً فليس يجب أن يُحمل بعضها على بعض (بداية المجتهد ١ / ٢٨٨) ،
ثم ذكر بعده حديث كريب .

و هذا الاختلاف الكثير هو الاختلاف الموجب للتفاوت المذكور ، و أما أثر كريب فسنذكره فيما بُعد إن شاء الله .
و بعد هذا التقرير يتلخص الجواب لكل سؤال مذكور في رسالتكم و نذكره بالترتيب :

١ - نعم يُمكنٌ و لكن مشكلٌ جداً ، و لا يجبُ توحيدُ النظامِ لأن الشرعَ ما أمَرَنا بذلك ، و الإمكانُ أيضاً مشروطٌ بما اذا كانَ نظامُ الحكومةِ يشملُ جميعَ الأمةِ أو يكونُ الأمةُ جميعها مربوطةً في ما بينهما بحيثُ يكونُ إيصالُ الخبرِ بطريقِ شرعيٍّ في الإستطاعةِ ، و لا يوجبُ قبولُ الخبرِ أو الشهادةِ ردَّ حديثٍ أو مخالفةَ إجماعٍ كما مرَّ .

٢ - مطلعُ جوهانسبرغ و كاب تاؤن يمكنُ لنا أن نُعدّه واحداً لأنَّ البعدَ الذي بينهما لا يوجبُ التفاوتَ المذكورَ و فرق البعدِ و القربِ ما ثبتَ بالقرآنِ و الأحاديثِ و لا بأقوالِ الأئمةِ المجتهدينَ وغيرهم ، و لذلكِ اضطربتْ أقوالُ الشافعيةِ الذينَ قالوا بالفرقِ كما مرَّ من الحفاظِ ، الإمامُ النوويُّ يقولُ في بعضِ كتبه شيئاً و في بعضٍ آخرٍ شيئاً آخرَ . راجعِ الفتحَ للحافظِ (١٢٣ / ٤) .

و في ردِّ المختارِ : و قدر البعدَ الذي تختلفُ فيه المطالعُ مسيرةَ شهرٍ فأكثرُ على ما في القهستاني عن الجواهرِ إعتباراً لقصةِ سليمانَ عليه السلامِ فإنه قد انتقلَ كلَّ غدوٍّ و رَواحٍ من إقليمٍ الى إقليمٍ و بينهما شهرٌ آه و يقولُ ابن عابدين : و لا يخفى ما في هذا الاستدلالِ آه (الرد ٩٦ / ٢)

و أقولُ هذا الاستدلالُ ربما يوجبُ الضحكَ ، و يقولُ الشيخُ الكشميري رح : و حدُّ البعدِ مَفُوضٌ الى رأيِ المبْتَلَى به و ليسَ له حدٌّ مُعَيَّنٌ و ذكرَ الشافعيةُ في تحديده شيئاً آه (معارف السنن ٣٣٧ / ٥)

و يقولُ تلميذه البارُّ في شرح قوله بعدما نقلَ عن فتح الباري و رد المختار أقوالاً في حدِّ البعدِ : قال الرَّاقِمُ : يَعْسُرُ التحديدُ للإختلافِ في الآفاقِ المائلةِ و المُستويةِ و إختلافِ العروضِ و تفاوتِ سطوحِ البلادِ إرتفاعاً و إنخفاضاً فالْمُؤَثَّرُ في إختلافِ المطالعِ عدَّةُ أمورٍ يُشكِلُ هناكَ قانونٌ كليٌّ لضبطها . (أيضاً ٣٤١ / ٥)

فيجوزُ لنا أن نُعدَّ مطلعَ جوهانسبرغ و مطلعَ كاب تاؤن واحداً (كما أنَّ لنا أن نُعدَّ مطلعَ جوهانسبرغ و مطلعَ دربن واحداً و كما أنَّ لنا أن نُعدَّ مطلعَ نيلسبريت (nelspreit)

و مطلع مِفْكِين (mafaking) واحداً و نأخذ برؤيتهم اذا ثبت بطريق معتبر .

٣ _ أمرنا الشرع أن نعمل برؤية المسلمين و ما بين لنا الشرع فرق القريب و البعيد و لا نعلم ماذا أردتم بغيرنا المسلمين أو غيرهم ؟

٤ _ علم جوابه مما مر و الفرق بين مسألة الرؤية و بين أوقات الصلوة ظاهر و هو أن رؤية بعض المسلمين توجب الصوم أو الإفطار للمسلمين الذين لم يرو الهلال وليس كذلك أوقات الصلوة بل على كل مصل أن يراعى الوقت في المكان الذي يصلى فيه .

٥ _ مر جوابه فيما مر .

٦ _ في متون كل كتبنا (فيما نعلم) و كذا في شروحها مذكور أن لا عبرة باختلاف المطالع (لا في البعض كما ذكرتم) و يُعتبر الاختلاف في أوقات الصلوة ، وكذلك في إفطار الصوم عند المساء وغروب الشمس لأن كل واحد مخاطب أن يصلى الصلوات في أوقاتها و يُفطر الصوم عند غروب الشمس ، فحينما يصلى يرى في محل الصلوة و الإفطار ذلك الوقت لا يكفيه وقت الغير ، وهذه مسألة إجماعية بتعامل المسلمين لا تحتاج الى دليل سوى ذلك و ليس كذلك مسألة رؤية الهلال _ فانها مسألة إجتماعية و الصلوة و الإفطار مسألة إنفرادية فعن ابن عباس رضى الله عنهما جاء أعرابي الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال إني رأيت الهلال فقال أتشهد أن لا إله إلا الله و أن محمداً رسول الله قال نعم قال : يا بلال أذن في الناس أن يصوموا غداً (رواه الترمذى ٣٤٠/٢ مع تحفة الأحوذى) .

وروى محمد في كتابه الأصل : أن أعرابياً قدم المدينة فأخبرهم الخ ، أعرابي أى واحد من الأعراب أى من سُكَّانِ البادية . (تحفة الأحوذى ٣٠٦/٢)

وظاهر لفظ "جاء" و "قَدِمَ" و "أعرابي" أنه جاء من البادية و هى غير المدينة المنورة فقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم اخباره ولم يسئله أين رآه في المدينة أو خارجها ، فعلم أن رؤية غير أهل المدينة أيضاً لازم لأهل المدينة وليس كذلك أوقات الصلوة كم هو ظاهر .

هذه هي قاعدة و أصل ليس فيها مخالفة لقاعدة أو أصول في الفقه ، و كذا يأتي فيما بعد

ما يدل على ذلك دلالة واضحة .

٧ - نعم يُروى في كتب الحديث عدة وقائع مثل ذلك بمعنى صاموا أو أفطروا برؤية الهلال خارج المدينة فعن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال كنت مع البراء بن عازب و عمر بن الخطاب رضى الله عنهما في البقيع ننظر الى الهلال فأقبل راكب فتلقاه عمر فقال من أين جئت ؟ قال من المغرب فقال أهلت ؟ قال نعم قال عمر : الله أكبر إنما يكفي المسلمين الرجل الواحد . رواه أحمد انظر نصب الراية (٢ / ٤٤٤) .

و عن ربيع بن حراش عن أبي مسعود الأنصاري رضى الله عنه قال أصبحنا صبيحة ثلاثين فجاء أعرابيان رجلان يشهدان عند النبي صلى الله عليه وسلم أنهما أهلاه بالأمس فأمر الناس فأفطروا . (رواه الدارقطني ٢ / ١٧١)

و عن أبي بشر قال سمعت أبا عمير بن أنس يحدث عن عمومته من الأنصار رضى الله عنهم أنهم كانوا عند النبي صلى الله عليه وسلم من آخر النهار فجاء راكب فشهدوا أنهم رأوا الهلال بالأمس فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يفطروا و اذا أصبحوا أن يغدوا الى مصلاتهم . (أيضاً ٢ / ١٧٠)

و عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال خرج ابن الخطاب رضى الله عنه ينظر الى الهلال فطلع راكب فقال عمر من أين أقبلت ؟ قال من الشام قال أهلت ؟ قال نعم قال : الله أكبر يلقى المؤمنون . (مجمع الزوائد ٣ / ١٤٩)

يلقى المؤمنون : كذا في الأصل وأظن أنه يكفي المؤمنون أو يكفي المؤمنين كما مر : إنما يكفي المسلمين الرجل الواحد ، و هذه الرواية تؤيد ذلك .

و لو لم توجد هذه الروايات و مثلها في الكتب لما كان فيه بأس و حرج لأن عدم الذكر لا يستلزم عدم الوقوع و يكفي لنا عموم الروايات التي ذكرنا قبل .

و هل سافر المسلمون في زمن السلف لتحقيق الرؤية أم لا ؟ فلا نعلم ، فإن كان نفس الأمر أنهم لم يسافروا فلا مواخذه عليهم لأنه ما كان واجباً عليهم ، وكذا ليس بواجب

علينا اليوم و لكن ليس بمكروه و لا حرام .

٨ _ بلادنا واسعة الأرجاء حقاً كاهند كما قال الشيخ يوسف البنورى رح وكذا بلاد باكستان أيضاً واسعة الأرجاء لكن الشيخ البنورى رح اتفق مع العلماء في باكستان في توحيد نظام أمة باكستان في مسألة الهلال (كما سمعت من بعض الثقات) و البعد بين كراتشى و لاهور و بين كراتشى و بشاور ليس بيسير ، فإن كان هناك هذا التوحيد جائزاً فلم لا يسوغ لأهل افريقيا الجنوبية أن يتحدوا في نظام واحد ، و إن كان السفر لذلك جائزاً لهم فلم لا يجوز لنا ؟

و ليت شعري من هم المحققون من مشايخنا الذين قالوا بوقوع الاختلاف في المطالع بنحو خمس مائة ميل ؟ وما هو مستندهم ودليلهم ؟ إن تُشرفونا بالدلالة على المآخذ نشكركم شكراً جزيلاً .

٩ _ ما في عامة كتبنا في صوم يوم الشك أنه لا يصام إلا تطوعاً (لا ما كتبتم أنتم) ، و اذا رأيتم كتب الفقه عامتها ففيها مذكور معنى الشك لغة و شرعاً ، و ما كتب فيها هو حكم يوم الشك عند فقهاءنا فما معنى السؤال ؟ و الله يقول الحق و هو يهدي السبيل .

صوم يوم الشك مستحب عند الأحناف لكن بنية النفل جزماً لا بنية رمضان و لا بنية واجب آخر و لا بالتردد في النية بين رمضان و واجب آخر أو بين رمضان و النفل فإنه يُكره ، وهذا الجزم حاصل للخواص كالقاضي و المفتي فلذا يُستحب لهم وأما العوام فعامتهم يقعون في التردد فلذا يُفطرون بعد الزوال و لكن يتلوّمون الى الزوال ، هذا حاصل ما في كتبنا أنظر نور الإيضاح و الكثر و شرح الوقاية و الهداية و غيرها .

قال الشيخ الكشميري رح : ينبغي أن يُعدّ أبو حنيفة رح مع أحمد لا مع الجمهور و قد صرح صاحب الهداية باستحباب الصوم عنده للخواص بقي حديث عمّار رضي الله عنه فهو محمول على ما اذا شك الناس في الصبح بلا وجه وجهه ، قال ابن تيمية رح أن يوم الشك ليس هو يوم الغيم فإنه يُستحب فيه الصوم و إنما هو يوم تردد فيه الناس بلا وجه

وجيه . راجع فيض الباري ٣ / ١٥١

وكذا صرح بالاستحباب للخواص ابن عابدين . راجع رد المحتار ٢ / ٨٦
 فالحاصل أن عندنا يُستحبُ صومُ يومِ الشكِّ تبعاً لعملِ الصحابة رضي الله عنهم
 لكن بنية النفلِ جزماً و إلا يُكره ، وحديثُ عمار رضي الله عنه محمولٌ على الصَّومِ بنيةِ الفرضِ
 أو بنيةِ التردّدِ بينَ الفرضِ و النفلِ وهو مكروهٌ عندنا ، أو هو محمولٌ على ما قال ابنُ تيمية
 رح وارتضاه الشيخُ الكشميري رح و تلميذه البُثوري رح . راجع معارف السنن ٥ / ٣٣٢
 و الشكُّ لغةً إستواءُ الاثباتِ والنفي في الادراك ، والمرادُ عندَ الفقهاءِ اليومُ الذي
 بعدَ تسعٍ و عشرينَ منَ شعبانَ وإن لم يكنْ في السماءِ علةٌ . كما في الدر المختار ٢ / ٨٧ ،
 و عندَ بعضهم مُقيّدٌ بالقيم . كما في رد المحتار ٢ / ٨٧ و معارف السنن ٥ / ٣٣١ ،
 و هو المرادُ عندَ الكشميري رح كما مرّ .

تنبيه : أنتم كتبتُم أن الحبيبَ صلى الله عليه وسلم هُي عن صومِ يومِ الشكِّ حيثُ قالَ
 مَنْ صامَ يومَ الشكِّ فقد عصى أبا القاسمِ آه ، في أى كتاب رأيتُم هذا الحديثَ بهذا اللفظِ
 لعلَّكم إعتدتم على الحفظِ فوقعتُم في الخطأ ، إنما هو قولُ عمار رضي الله عنه : أنه قالَ مَنْ
 صامَ اليومَ الذي شكَّ فيه فقد عصى أبا القاسمِ رواه الترمذى وغيره ، وهو وإن كانَ في
 حكمِ المرفوعِ لكنه ليسَ قولَ النبيِّ صلى الله عليه وسلم فانتبه .

و النهيُّ وردَ لما فيه من تقديمِ رمضانَ قالَ النبيُّ صلى الله عليه وسلم : لا يتقدّمَنَّ
 أحدُكم رمضانَ بصومِ يومٍ أو يومينِ إلّا أن يكونَ رجلٌ كانَ يصومُ صومه فليصُم ذلكَ
 اليومَ رواه البخارى ٢٥٦ وغيره ، و لذا لا يُكرهُ بنيةِ النفلِ جزماً لأنه ليسَ فيه تقديمُ رمضانَ
 و يومُ الشكِّ ليسَ منَ رمضانَ كما هو ظاهرٌ و المخاطبُ في الحديثِ كلُّ المسلمين .

١٠ - و كتبُ مذهبنا مُتظافرةً على ذكرِ هذه المسئلةِ أعنى : ولا يُصامُ يومُ الشكِّ إلّا
 نفلاً ، انظر من الجامع الصغير للإمام محمد رح الى نور الإيضاح ، و العوام يتلومون الى
 الزوالِ كما مرّ ، لماذا هذا التلومُ ؟ قال في الدر المختار : لجوازِ تحقُّقِ الرؤيةِ في بلدةٍ

أخرى آه ٨٨/٢

هذه المسئلة تنادى بأعلى صوت وتدلُّ دلالة واضحة على مسئلة عدم اعتبار اختلاف المطالع و على أن ليس لأهل كل بلدة رؤيتها فقط بل يلزم أهل بلدة لأهل بلدة أخرى ، هذا هو مذهب الأحناف بلا شك .

فَعَلِمَ بهذا أن قول عدم الاعتبار ليس قول بعض أصحابنا بل هو قول جمهورنا ، و أما قول الزيلعي وغيره فقد مرَّ محمله ، و مرَّ توجيهات حديث النهي عن صوم يوم الشك فراجعها .

١١ - قد مرَّ منا معنى حديث صوموا لرؤيته و أفطروا لرؤيته ، و هو يدلُّ على عدم اعتبار اختلاف المطالع لعموم الخطاب ، و لا يوجد حديث يدلُّ على نسخ العموم إلا اذا أدى هذا العموم الى نقص الشهر أو زيادته كما مرَّ ، فتفكَّر وكن على بصيرة زادكم الله حرصاً .

١٢ - معنى رأيتم و أفطروا و أكملوا واضح هو ما دلَّ عليه اللغة و الخطاب عام لا يوجد دليل التخصيص و من ادعى التخصيص فعليه إحضار الدليل ، فمن رأى الهلال أو وصل إليه خبر الرؤية بطريق شرعي معتبر فعليه العمل بهذا الخبر كما مرَّ من رواية النسائي سواء كان قريباً من الرائي أو بعيداً .

١٣ - لا يجب توحيد نظام الأمة ولا إيصال الخبر الى الجبال و الغابات لكن إن وصل بطريق موجب وجب العمل و من لم يصل اليه فهو يعمل برؤيته نفسه ولا يجب عليه أن يتحصل على خبر الرؤية و يتكلف لذلك لأن الدين لا حرج فيه ، والفرق بين الوجوب و الجواز لعله لا يخفى على مثلك .

١٤ - مرَّ أقوال الشافعية فالنظرها .

١٥ - قد مرَّ تفصيله لا حاجة بنا الى الإعادة فراجعه .

١٦ ، ١٧ - نذكر أولاً رواية كريب ثم نتكلم عليه :

عن كُرَيْبٍ أَنَّ أُمَّ الْفَضْلِ بِنْتَ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بَعَثَتْهُ إِلَى معاويةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالشَّامِ قَالَ
فَقَدِمْتُ الشَّامَ فَقَضَيْتُ حَاجَتَهَا وَاسْتَهْلُ عَلَى رَمَضَانَ وَأَنَا بِالشَّامِ فَرَأَيْتُ الْهَلَالَ لَيْلَةَ
الْجُمُعَةِ ثُمَّ قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فِي آخِرِ الشَّهْرِ فَسَأَلَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ثُمَّ ذَكَرَ الْهَلَالَ
فَقَالَ مَتَى رَأَيْتُمُ الْهَلَالَ فَقُلْتُ رَأَيْنَاهُ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ فَقَالَ أَنْتَ رَأَيْتَهُ فَقُلْتُ نَعَمْ وَرَأَاهُ النَّاسُ وَ
صَامُوا وَصَامَ معاويةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ لَكُنَاهُ رَأَيْنَاهُ لَيْلَةَ السَّبْتِ فَلَا نَزَالَ نَصُومُ حَتَّى نُكْمِلَ
ثَلَاثِينَ أَوْ نَرَاهُ فَقُلْتُ أَوَّلًا تَكْتَفِي بِرُؤْيَا معاويةَ وَصِيَامِهِ فَقَالَ لَا هَكَذَا أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . (رواه مسلم ١١٢ / ٣ مع فتح الملهم)

هذا أَلَرُّ كُرَيْبٍ أَقْرَأَهُ مَرَّاتٍ كَرَّاتٍ لِمَاذَا رَدَّ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا خَيْرَ كُرَيْبٍ ؟
مَا بَيْنَهُ هُوَ نَفْسُهُ وَاضْحًا بَلْ أَجَابَ مُجْمَلًا وَقَالَ هَكَذَا أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا
الْمُرَادُ بِهَكَذَا ؟ فَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ هَكَذَا هُوَ قَوْلُهُ : فَلَا نَزَالَ نَصُومُ حَتَّى نُكْمِلَ
ثَلَاثِينَ أَوْ نَرَاهُ ، لِأَنَّ مَا سِوَاهُ غَيْرُ مَذْكُورٍ فِي كَلَامِهِ فَكَيْفَ يَكُونُ مَشَارًا إِلَيْهِ ؟

و هَذَا مَعْنَى مَا رَوَاهُ الشَّيْخَانُ وَغَيْرُهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ صُومُوا
لِرُؤْيَاهُ وَ أَفْطِرُوا لِرُؤْيَاهُ فَإِنْ أُغْمِيَ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ . رواه البخارى ٢٥٦
عن أَبِي هُرَيْرَةَ وَ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، وَ رَوَاهُ النَّسَائِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا نَفْسِهِ .

فَبِهَذَا الْحَدِيثِ الْمَرْفُوعِ رَدَّ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا خَيْرَ كُرَيْبٍ ، كَيْفَ رَدَّ ؟ أَهَذَا
الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لِكُلِّ أَهْلِ بَلَدٍ رُؤْيَاهُمْ ؟ مَا بَيْنَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَ لَا يُبَيِّنُهُ هَذَا
الْحَدِيثُ ، بَلِ الشَّافِعِيُّ يَظُنُّونَ هَكَذَا وَ يَقُولُونَ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رَدَّ خَيْرَ كُرَيْبٍ لِأَنَّهُ
كَانَ خَيْرَ غَيْرِ الْمَدِينَةِ كَمَا بَوَّبَ التِّرْمِذِيُّ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ " بَابُ مَا جَاءَ لِكُلِّ أَهْلِ بَلَدٍ
رُؤْيَاهُمْ " فَسَأَلَ الْإِمَامَ التِّرْمِذِيُّ أَيْنَ جَاءَ لِكُلِّ أَهْلِ بَلَدٍ رُؤْيَاهُمْ ؟ أَنْتَ فَهِمْتَ مِنْ خَيْرِ
كُرَيْبٍ وَ رَدَّ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِيَّاهُ فَهَذَا ظَنُّكَ وَ فَهْمُكَ وَ لَيْسَ ظَنُّ أَحَدٍ حُجَّةً عَلَى
آخَرٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ، وَ مَا جَاءَ لَا فِي كَلَامِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَ لَا فِي كَلَامِ النَّبِيِّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

و يُؤَبُّ عَلَيْهِ الإمامُ النَوَوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ بِهَذَا اللَّفْظِ " بَيَانٌ أَنَّ لِكُلِّ بَلَدٍ رُؤْيَتَهُمْ وَ أَهْمُ إِذَا رَأَوْا اَهْلَالَ بَلَدٍ لَا يَثْبُتُ حُكْمُهُ لَمَّا بَعْدَ عَنْهُمْ " آه ، فَانْظُرْ كَيْفَ أَضَافَ قَيْدَ الْبَعْدِ وَ الْإِمَامُ التِّرْمِذِيُّ أَطْلَقَ هَذَا إِضْطِرَابٌ مِنْهُمْ لِأَنَّهُ ظَنَّهُمْ وَ لِكُلِّ أَنْ يَظُنُّ وَ لَكِنْ لَا يَكُونُ حُجَّةً عَلَى غَيْرِهِ .

وَ يَقُولُ الْقَاضِي عِيَاضُ رَحِمَهُ اللهُ : وَعَدَمُ إِعْتِدَادِهِ بِرُؤْيَا مَعَاوِيَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ بِنَاءً عَلَى مَذْهَبِهِ أَنَّ لِكُلِّ قَوْمٍ رُؤْيَتَهُمْ أَوْ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْبَلْ خَبَرَ الْوَاحِدِ لِأَمْرِ كَانَ يَعْتَقِدُ فِي ذَلِكَ أَوْ لِإِخْتِلَافِ أَفْقِهِمْ ، وَ قِيلَ لِأَنَّ السَّمَاءَ كَانَتْ بِالْمَدِينَةِ مُصَحَّحَةً فَلَمَّا لَمْ يَرَوْهُ إِذَا تَابُوا فِي الْخَبَرِ .
(فَتْحُ الْمُلْهِمِ ١١٣/٣)

فَهَذِهِ إِحْتِمَالَاتٌ لَا يَتَعَيَّنُ أَحَدٌ مِنْهَا وَ لَمْ يُنْقَلْ أَحَدٌ مِنْهَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا فَكَيْفَ يَجُوزُ الْإِسْتِدْلَالُ بِهِ مَعَ هَذِهِ الْإِحْتِمَالَاتِ ؟ وَ كَيْفَ يَجُوزُ لَنَا أَنْ نَقُولَ جُزْأً أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا رَدَّ إِخْبَارَ كَرِيبٍ لِأَنَّ مَذْهَبَهُ أَنَّ لِكُلِّ أَهْلِ بَلَدٍ رُؤْيَتَهُمْ ، وَ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْضِعِ يُقَالُ " إِذَا جَاءَ الْإِحْتِمَالُ بِطُلِّ الْإِسْتِدْلَالِ " وَ اللهُ أَعْلَمُ بِحَقِيقَةِ الْحَالِ .

وَ لَوْ فَرَضَ أَنَّ مَذْهَبَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا كَانَ ذَاكَ وَ أَنَّهُ رَدَّ خَبَرَ كَرِيبٍ لِذَلِكَ فَتَسَاءَلُ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا مِنْ أَيْنَ أَخَذَ هَذَا الْمَذْهَبَ ؟ لَعَلَّهُ أَخَذَ مِنَ الْحَدِيثِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْبُخَارِيِّ وَغَيْرِهِ أَعْنَى : صُومُوا لِرُؤْيَتِهِ وَ أَفْطِرُوا لِرُؤْيَتِهِ الْخَ فَهَذَا إِجْتِهَادٌ مِنْهُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا وَ لَيْسَ فِيهِ حُجَّةٌ بِجَنْبِ الْحَدِيثِ الْمَرْفُوعِ وَ الْحَدِيثُ أَدْلٌ عَلَى الْعُمُومِ وَ عَلَى عَدَمِ إِعْتِبَارِ الْإِخْتِلَافِ كَمَا مَرَّ مِنْهُ عَلَى أَنَّ لِكُلِّ أَهْلِ بَلَدٍ رُؤْيَتَهُمْ ، يَقُولُ الشُّوكَاانِيُّ : وَ اعْلَمْ أَنَّ الْحُجَّةَ إِنَّمَا هِيَ فِي الْمَرْفُوعِ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا لَا فِي إِجْتِهَادِهِ الَّذِي فَهِمَ عَنْهُ النَّاسُ ، وَ الْمَشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ هَكَذَا أَمَرْنَا رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُوَ قَوْلُهُ : فَلَا تَزَالُ نَصُومُ حَتَّى نَكْمِلَ ثَلَاثِينَ وَ الْأَمْرُ الْكَائِنُ مِنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُوَ مَا أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ وَ غَيْرُهُمَا بِلَفْظٍ : لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا اَهْلَالَ وَ لَا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ ، وَهَذَا لَا يَخْتَصُّ لِأَهْلِ نَاحِيَةٍ عَلَى جِهَةِ الْإِنْفِرَادِ بَلْ هُوَ خُطَابٌ

لكل من يصلح له من المسلمين ، فالإستدلال به على لزوم رؤية أهل بلد لغيرهم من أهل البلاد أظهر من الإستدلال به على عدم اللزوم لأنه إذا رآه أهل بلد فقد رآه المسلمون فيلزم غيرهم ما لزمهم ، و لو سلم توجه الإشارة في كلام ابن عباس رضي الله عنهما الى عدم لزوم رؤية أهل بلد لأهل بلد آخر لكان عدم اللزوم مقيداً بدليل العقل و هو أن يكون بين القطرين من البعد ما يجوز معه إختلاف المطالع و عدم عمل ابن عباس رضي الله عنهما برؤية أهل الشام مع عدم البعد الذي يمكن معه الإختلاف عمل بالإجتihad و ليس بحجة .

ولو سلم عدم لزوم التقييد بالعقل فلا يشك عالم أن الأدلة قاضية بأن أهل الأقطار يعمل بعضهم بخبر بعض و شهادته في جميع الأحكام الشرعية و الرؤية من جملتها و سواء كان بين القطرين من البعد ما يجوز معه إختلاف المطالع أم لا فلا يقبل التخصيص إلا بدليل .

(نيل الأوطار ١١٣ / ٤) ، و هو كلام حسن عندي و نقل أكثره الشيخ المحقق شبير أحمد العثماني رح . راجع فتح الملهم ١١٣ / ٣ ولم يرد عليه بل إرتضاه .

فعلم بهذا التفصيل أنه لا حجة و لا شيء للذين يقولون بإعتبار إختلاف المطالع و يستدلون بمحدث كريب هذا ، ويشير كلام الشوكاني الى أنه ليس بين المدينة المنورة و الشام البعد الذي يوجب الإختلاف و هو ظاهر .

و الأحسن في الجواب ما قال الشيخ محمود الحسن الديوبندي رح و نقله تلميذه الشيخ الكشميري رح والعثماني رح : أن غرض ابن عباس رضي الله عنهما ليس رد شهادة كريب مطلقاً في حق ثبوت الصيام بها بل المقصود نفى الإكتفاء بها في حق الفطر كما يظهر من قوله رضي الله عنهما : فلا نزال نصوم حتى تكمل ثلاثين أو ثراً ، و هذه مسألة أخرى (ليست مسألة الباب و ليس لهذا الحديث صلة لمسئلة الباب على هذا التقدير) إختلف أقوال أصحابنا الحنفية رحمهم الله قال في الدر المختار : ولو صاموا بقول عدل و غم هلال الفطر لا يحل (الفطر) على المذهب خلافاً ل محمد الخ . (فتح الملهم ١١٤ / ٣)

فبعد ذلك كله لا يصح الإستدلال بهذا الحديث على مسألة لأن ابن عباس لم

يُصْرِّحُ بِذَلِكَ وَ اللَّهُ أَعْلَمُ

و أما الَّذِينَ يَسْتَدِلُّونَ بِهَذَا الْأَثَرِ عَلَى أَنْ لَا إِعْتِبَارَ لِلرُّؤْيَةِ فِي مَسَافَةِ أَكْثَرِ مِنْ شَهْرٍ أَوْ
خَمْسِ مِائَةِ مِيلٍ فَهُمْ يَرُدُّونَ بِهَذَا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لِأَنَّ كُرْبِيَّاً حَضَرَ الْمَدِينَةَ الْمُنُورَةَ فِي رَمَضَانَ وَ لَوْ
فِي آخِرِهِ وَ رَأَى الْهَلَالَ فِي الشَّامِ وَ صَامَ مَعَ النَّاسِ فَعَلِمَ أَنَّ الْمَسَافَةَ كَانَتْ أَقَلَّ مِنْ شَهْرٍ وَ
مَعَ ذَلِكَ رَدَّ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِخْبَارَهُ أَوْ شَهَادَتَهُ فَظَهَرَ أَنَّ السَّبَبَ فِي الرَّدِّ لَيْسَ كَوْنُ
الْمَسَافَةِ أَكْثَرَ مِنْ شَهْرٍ بَلْ أَمْرٌ آخَرُ كَانَ فِي نَفْسِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَ لَمْ يُفَصِّحْهُ .
هَذَا مَا عِنْدِي فِي الْجَوَابِ وَ اللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ

فَضْلُ الرَّحْمَنِ الْأَعْظَمَى آزَادُول ذُو الْحِجَّةِ ١٤٠٨